تقرير إداري

الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال

2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

معالي د. مأمـون أبو شهـلا

وفقا للرؤية التي تتبناها الاستراتيجية للصندوق وتحدد أساليب وطرق تحقيقها، فإن الفترة ما بين "2018-2022" ستشهد استيعاب وتشغيل نسبة كبيرة من الخريجين والعاطلين عن العمل، وإقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغير، ضمن فلسفة الاستثمار بالتشغيل بقيمة مليار دولار كقروض ميسرة، وبرامج ومشاريع تصب في تحقيق الهدف، بجانب السعي لتحقيق نتائج ملموسة للإجراءات الهادفة إلى مواءمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وأما في عام 2028، فسيكون الصندوق قد أحدث نقلة نوعية في مواجهة البطالة والتدخل في تطوير المهن والقدرات المهنية للعمال، بالإضافة لفتح أسواق عمل بديلة ودعم للمشاريع الصغيرة وانشاء بنك اقراض للعمال والمشاريع الصغيرة.

حيث يعتبر الصندوق وفق قرار مجلس الوزراء ، المظلة الوطنية والمرجعية لكل البرامج التي تعمل لدعم خلق فرص عمل وتحفيز عملية التشغيل بما تشمل من أعمال ومبادرات شبابية وريادية، بالإضافة لعمليات التدريب والتأهيل والتوظيف والريادة والابداع من خلال إقامة المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جدا تتميز بالإبداع والديمومة، وبهدف القيام بتوحيد وتنسيق المبادرات الريادية الشبابية وتأهيل المبادرين للقيام بإنشاء مشاريعهم الخاصة التي من شأنها توفير فرص التشغيل الذاتي وتشغيل الاخرين، يسعى الصندوق إلى توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز تنمية رأس المال الاجتماعي والبشرى، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر والحد من ارتفاع معدل البطالة بين الشباب والعاطلين عن العمل فلسطين، حيث يسعى الصندوق إلى ربط برامج عمله بالسياسة الوطنية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، بناء على أسس علمية ومنهجية سليمة مستندا إلى تحليل معمق لاحتياجات سوق العمل بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة، فهو يساهم في رسم وتنفيذ وتقييم الخطط الحكومية والوطنية، التي تتناول التشغيل بأطرافه الثلاثة: السوق (محلي وخارجي)، القادرين على العمل(عمال) وأصحاب العمل، كما يمارس الصندوق دورا إرشاديا في توجيه خطط التعليم وخاصة التعليم والتدريب المهني والتقني.

يتولى الصندوق دورا فعالا بصفته القانونية بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الحكومية، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات ومنظمات دولية، مؤسسات أهلية وغير حكومية NGO، تعاونيات الإنتاجية بأنواعها، ومجالس التشغيل، معاهد تدريب والجامعات، النقابات العمالية والاتحادات، روابط الخريجين، بالإضافة لكافة الأشخاص والهيئات والمنظمات ذات العلاقة بهدف تعزيز قيمة الأداء نحو تحقيق الأهداف الوطنية بأبسط الوسائل وأكثرها فاعلية ينعكس أثرها على الفئات المستهدفة بأكثر الصور الشفافة المستدامة.

خلفية عن الصندوق

الصندوق في سطور

جاء تأسيس الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال بموجب مرسوم رئاسي رقم (9) لسنة 2003، كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وذلك بناء على دراسة جدوى قامت بها منظمة العمل الدولية في ذلك الوقت، لدعم التطوير الاقتصادي من خلال تفعيل سياسات سوق العمل وتحفيزها، وتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى خلق فرص عمل دائمة وتوليدها.

كما اعتمد المرجعية والمظلة الوطنية لعملية التشغيل برمتها بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2014 بهذا الشأن، للقيام بدوره في تنفيذ البرامج والمشاريع التي من شأنها خلق فرص العمل للشباب والمتعطلين عن العمل من كلا الجنسين، وبالأخص الخريجين، إما عن طريق تقديم الدعم المباشر للأجور و/أو تقديم الدعم الفني والمالي، وبشكل رئيس عن طريق منح القروض من خلال مؤسسات التمويل الصغير، والموجه إلى المشاريع الريادية المبتكرة وتوسيع المشاريع القائمة التي تضمن تحفيز عملية التشغيل.

ويقوم الصندوق الفلسطيني للتشغيل بتنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بتوفير الوظائف بما فيها مخطط التوظيف (تكوين الخبرة وبناء القدرات)، وتوفير الخدمات الاستشارية للأعمال، وكذلك دعم التوظيف الذاتي والمشاريع الريادية، باستهداف الخريجين الشباب بشكل عام وأصحاب المشاريع الريادية بشكل خاص، المرأة، الأشخاص المحرومين والمهمشين، التعاونيات، العاطلين عن العمل بشكل عام في فلسطين من خلال الدعم و/ أو التسهيلات الائتمانية للقروض الميسرة، إما عن طريق الدعم المباشر للأجور و/أو تقديم الدعم الفني والمالي، وبشكل رئيس عن طريق توسيع القروض والقروض المدعومة من خلال مؤسسات التمويل الصغير، الموجه إلى المشاريع الريادية المبتكرة (البدء في أعمال تجارية) ومشاريع موجودة حالياً .

رؤية الصندوق

مجتمع فلسطيني خالي من البطالة يتمتع فيه كل المشاركين في سوق العمل بفرص عمل لائقة تساهم في الحد من الفقر وتحقق الأهداف الوطنية العليا المعززة لكرامة وحقوق الفلسطينيين.

رسالة الصندوق

نسعى إلى توفير فرص عمل مستدامة للعاطلين عن العمل، وبما يمكننا من الاضطلاع بدورنا كمظلة وطنية للتشغيل وريادة الأعمال

حاكمية الصندوق

تحدد المادة 3 والمادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم (9) لعام 2003 حاكمية الصندوق بمجلس ادارة ومجلس تنفيذي، يرأسهما وزير العمل. يتشكل مجلس الادارة حسب المرسوم الرئاسي من 15 عضواً بالإضافة الى المدير التنفيذي، لتتضمن العضوية وزير العمل (رئيساً)، وزارة التخطيط (عضواً)، وزارة التنمية الاجتماعية (عضواً)، وزارة المالية (عضواً)، وزارة الاقتصاد الوطني (عضواً)، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (3) أصحاب العمل (عضوين)، المجتمع المدني (عضوين)، الهيئات النسائية (عضوين)، بالإضافة إلى شخصيتين وطنيتين (السيد منيب المصري والمهندس نبيل الشريف. وتكون مدة عضوية المجلس لغير ممثلي الوزارات ثلاث سنوات. يضم مجلس الادارة الحالي وزير العمل ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ورئيس غرفة تجارة وصناعة رام الله وممثلين الوزارات ذات العلاقة (المالية والتخطيط، الاقتصاد الوطني، التنمية الاجتماعية) وممثل عن المجتمع المدني وممثلة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ونائبة محافظ نابلس ومقررة مجلس تشغيل نابلس كمندوبة عن القطاع النسوي، وممثلين عن الاتحاد العام للنقابات وممثل عن القطاع الخاص وشخصيتين وطنيتين، بالإضافة إلى المدير التنفيذي الحالي للصندوق.

يتميز مجلس إدارة الصندوق بطبيعة تشكيله وتنوع أعضاءه بما يمثلونه من قطاعات ومؤسسات تمثل كافة شرائح المجتمع المدني الفلسطيني، وتمثيل شامل لكافة مكونات سوق العمل من حكومة وممثلين للعمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني بالإضافة الى تمثيل جغرافي للضفة وقطاع غزة. يتمتع أعضاء مجلس الادارة الحاليين بقدرات عالية في التأثير على السياسات الوطنية وعلى المؤسسات التمويلية والأطر الشعبية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك لصفتهم التمثيلية وسمعتهم وقدراتهم المهنية.

السيد/ فريد غنام
عضو/ ممثل عن وزارة المالية والتخطيط

معالي د. مأمون أبو شهلا
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ شاهر سعد
نائب الرئيس- الأمين العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة/ أمال حمد
عضو/ ممثل عن القطاع النسوي

السيدة/ عنان الأتيرة
عضو- ممثل القطاع النسوي

السيد/ خليل رزق
أمين السر
رئيس اتحاد الغرف التجارية

د.سلامة أبو زعيتر
عضو- ممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيد/ أيمن صوالحة
عضو- ممثل وزارة التنمية الاجتماعية

السيد عزمي عبد الرحمن
عضو/ ممثل وزارة الاقتصاد الوطني

السيد/ نصر عبد الكريم
عضو/ خبير اقتصادي

السيد/ مازن سنقرط
عضو/ممثل القطاع الخاص

السيد/ منويل عبد العال
عضو/ ممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيد مهدي حمدان
المدير التنفيذي للصندوق

السيد منير قليبو
عضو/ مراقب عن منظمة العمل الدولية

السيد نضال غبن
عضو/ممثل عن منظمات المجتمع المدني

السيد محمد التلباني
عضو/ممثل منظمات أصحاب العمل

الموارد البشرية

عمل الصندوق خلال الفترة الماضية على البناء الداخلي للصندوق بما يلائم البرامج والخدمات التي يقدمها لتقدم أفضل أداء ممكن، حيث تم التعديل على هيكلية الصندوق، وأصبح عدد الموظفين العاملين في المؤسسة 23 موظف موزعين على مكاتب الصندوق في رام الله وغزة بالإضافة لموظفي الدعم والمساندة المنتشرين في جميع محافظات الوطن، ويسعى الصندوق لاستكمال البناء الداخلي خلال 2019.

وتم مراعاة مايلي في تصميم الهيكلية ما يلي :

- دوائر عمل مشتركة بدون تقسيم جغرافي.
- وصف وظيفي واضح وفق معايير أداء وإدارة بالنتائج.
- قابلية للتوسع ومرونة كبيرة بأقل فرص لتضارب الصلاحيات.

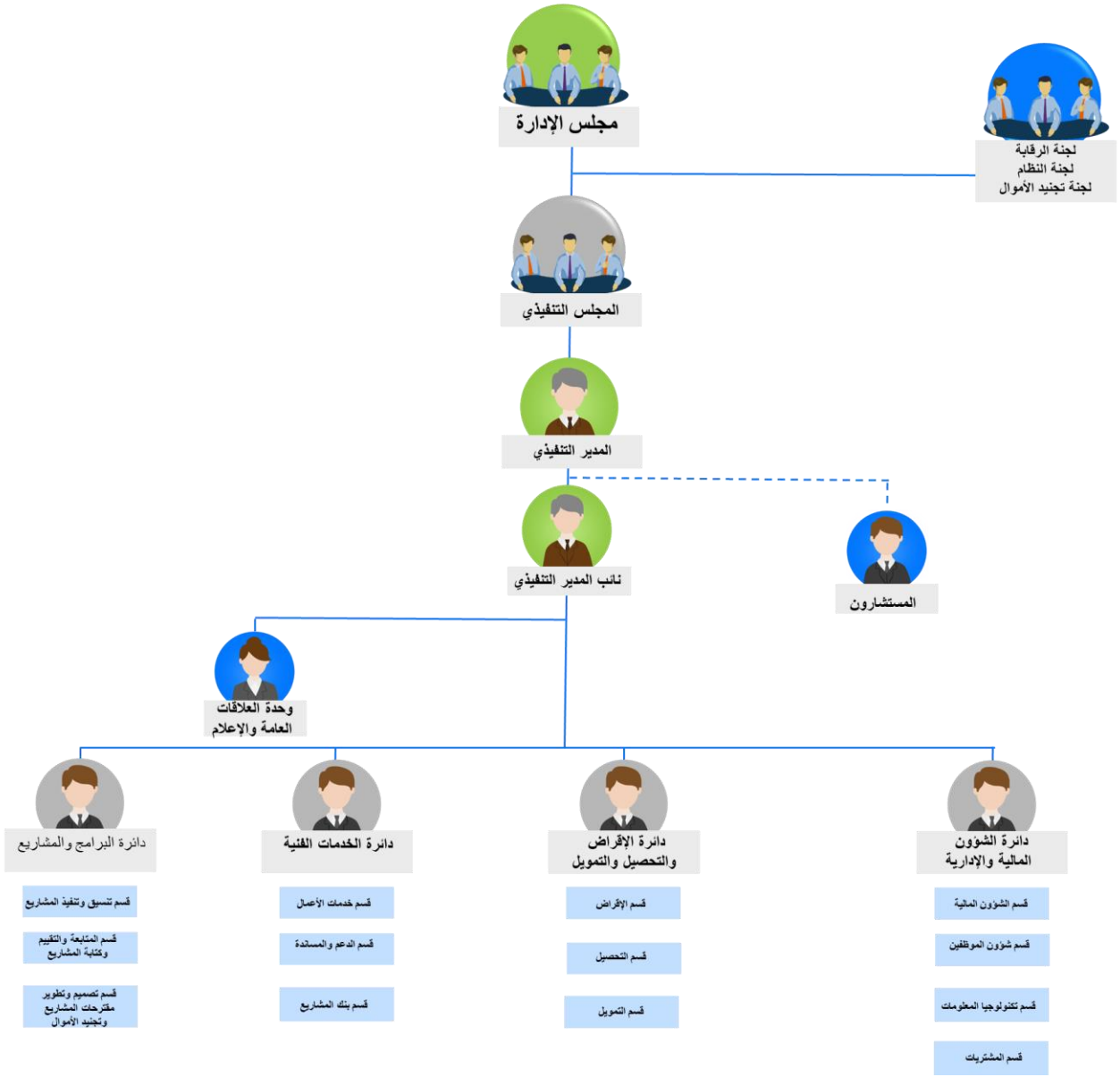

الإدارة التنفيذية

السيد مهدي حمدان
المدير التنفيذي للصندوق

م. محمد أبو زعيتر
نائب المدير التنفيذي

برامج الصندوق خلال الأعوام الماضية
2016-2018

تباين حجم ونوع وطبيعة الخدمات والبرامج التي قدمها الصندوق في قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية منذ تأسيسه وحتى الآن، وذلك بناء على توجهات وإرادة مجلس إدارة الصندوق برئاسة معالي د. مأمون أبو شهلا، وقد اقتصر الدعم المقدم للصندوق لتغطية نفقاته التشغيلية في مساهمات محدودة من وزارة المالية والتخطيط، ومخصصات المشاريع التي ينفذها الصندوق.

الدعم والمساندة: يتضمن ذلك تقديم خدمات لرواد الاعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية القائم منها للنهوض بقطاع الأعمال الصغيرة. يتم مساندة المواطن على طول سلسلة القيمة للمشروع من الفكرة إلى التخطيط والمساعدة في التمويل والتنفيذ والتقييم، بغض النظر عن شكل المشروع القانوني (شركة أو تعاونية أو غير مسجل). كما يتم تقديم خدمات التسجيل الرسمي للمشروع لدى الجهات الرسمية مثل وزارة العمل أو وزارة الاقتصاد الوطني.

خدمات تطوير الأعمال: وتتضمن خدمات تأهيل ودراسة المشاريع وتطويرها والتي تهدف إلى تعريف الفرصة، التخطيط لها، التنفيذ وإتمام المشروع بنجاح. ضمن هذه الخدمات، يتم توفير اجراءات مثل دراسة الفرصة أو الفكرة، دراسة أو اعداد الجدوى الاقتصادية، تدريب المستفيد وبناء قدراته، التواصل مع المستثمرين، الممولين، المقرضين، إعداد ميثاق المشروع، توفير دراسات وابحاث ذات علاقة، توفير بيانات واحصاءات حول المشاريع، صياغة الخطط اللازمة لتطوير الأعمال مع الشركاء، توفير دراسات وابحاث ذات علاقة، توفير بيانات واحصاءات حول المشاريع، وصياغة الخطط اللازمة لتطوير الأعمال مع الشركاء. تركز هذه الخدمات أيضاً على تدريب الشباب والنساء والرياديين وتحسين مهاراتهم الإدارية والفنية، بالإضافة إلى توفير تدريبات واستشارات فنية وقانونية وتقنية بناء على احتياجات الفرد.

خدمات الإقراض غير المباشر: انطلاقاً من رؤية الصندوق وأهدافه وبرامجه وتوجهاته بأهمية التركيز على دعم إنشاء مشاريع التشغيل الذاتي والتي تشكل الأساس لخلق فرص عمل جديدة منتجة ومستدامة، انتهج الصندوق آلية الإقراض غير المباشر، وذلك بالعمل على تنويع محافظ الإقراض للوصول لكافة الشرائح والمناطق الجغرافية، والتي تشمل حاليا محفظة بقيمة ما يقارب 16 مليون دولار بالتعاون مع مؤسسات الإقراض الشريكة، ومحفظة بقيمة 50 مليون دولار من خلال التعاون مع بنك فلسطين.

دراسات السوق وبنك المشاريع: يقوم الصندوق برصد واقع سوق العمل والمتغيرات في ضوء احتياجات وفرص التشغيل والنمو الاقتصادي، ويوفر بنك من افكار المشاريع ودراساتها لتساهم في تشكيل توجهات الرياديين والناويين انشاء مصالح تشغيل ذاتي.

التنسيق والتشبيك والتعاون مع مؤسسات التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني: يقوم الصندوق بالتعاون مع وزارة العمل بالتنسيق بين الجهات التي تنفذ مشاريع التشغيل وكافة أصحاب العلاقة، ويوفر قاعدة بيانات لمتجددة مرتبطة بقاعدة بيانات سوق العمل بهذا الخصوص.

بناء وتكوين الخبرات والتشغيل المؤقت: يقوم الصندوق بتنفذ مشاريع التشغيل المؤقت ببعد تنموي ضمن ثلاث معايير (توفير فرص التدرب في بيئة العمل وكسب الخبرات للشباب- تشغيل في اماكن لديها احتياج وفرص للنمو وتوفير فرص عمل مستدامة- تقديم مخرجات تنموية تخدم في مجال اعادة الاعمار والتنمية المحلية) ، ويتميز هذا البرنامج بحجم التنسيق الواسع مع كافة أصحاب العلاقة، ويوفر قاعدة بيانات لمتجددة مرتبطة بقاعدة بيانات سوق العمل بهذا الخصوص.

تدخلات ومشاريع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية

مقدمة

في نظرة تحليلية لواقع التشغيل في فلسطين يوجد حوالي 1,400,000 شخص "قوى عاملة" في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يعمل منهم 200,000 تقريبا في العمل الحكومي كموظفين، حيث يعاني القطاع الحكومي من حالة تشبع وتضخم في اعداد الموظفين وقد اصبحت في السنوات الاخيرة فرص التوظيف في العمل الحكومي والرسمي ضعيفة جدا، ويعمل 200,000 تقريبا داخل الخط الاخضر (اسرائيل)، يعانون من اوضاع مهنية قاسية بسبب الانتهاكات الاسرائيلية اليومية بحقهم، كما يوجد حوالي 400,000 شخص اخرين يعملون ضمن السوق المحلي من قطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني وغيره، في ظل اقتصاد هش وضعيف، يظهر ضرورة حمايتهم الاجتماعية وتعزيز الامن الوظيفي لهم عبر تعزيز سوق العمل الخاص.

ويتبقى حوالي 400,000 متعطل عن العمل يعانون واسرهم في المعظم من الفقر والحوج وضيق الحال، وهؤلاء هم الفئة التي يركز عليها الصندوق ويسعى لإيجاد الحلول وفرص التشغيل والعمل المستدام لها، و ذلك بالعمل على دعم وتشجيع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وخاصة الابداعية والريادية منها والتي تتصف بالديمومة، ويسعى الصندوق لإعطاء تمويلات وقروض مستردة ودوارة بنسب فائدة قليلة، يكون من شأنها افادة العدد الاكبر والحفاظ على التمويلات ولا تغفل حماية المستفيدين من خلال توفير مدة سماح تمكنه من بناء مشروعه وانطلاق عجلة انتاجه، وفترة للتسديد طويلة لا تؤثر على راس ماله واستمرارية مشروعه، كما يعمل الصندوق على توفير عمل مؤقتة ومستدامة من خلال مشاريع تشغيلية لبناء قدرات وتكوين الخبرة لدى الخريجين والشباب.

رغم صدور المرسوم الرئاسي 9/2003 بانشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية الا ان عملية اطلاقه تأخرت حتى عام 2011م، ولم يستكمل بناؤه التنفيذي واطلاق اعماله حتى اهتمام حكومة الوفاق الفلسطيني بتفعيل دور الصندوق كمرجعية وطنية للتشغيل وخاصة التشغيل الذاتي وفق قرارات مجلس الوزراء لسنة 2014 و 2016 وبجهود وتوجهات معالي وزير العمل د. مأمون أبو شهلا المستمرة في تطوير الصندوق والتي نقلته نقلة نوعية محلياً ودولياً في الأداء وجودة الخدمات المقدمة.

ورغم شح التمويل المتوفر للصندوق، ومحدودية الموارد، الا أن الصندوق وخلال الأعوام الثلاثة السابقة قام بتوفير ما يقارب 5080 فرصة عمل من خلال مشاريع تشغيل مباشر بهدف التاهيل والتمكين والدمج للشباب وتقديم خدمات فنية وتمويل دوار لمشاريع صغيرة ومتناهية الصغر كمشاريع تشغيل ذاتي، استهدفت قطاعات اقتصادية عديدة.

والجدول التالي يلخص أعداد فرص العمل المباشرة التي أوجدها الصندوق منذ 2016م:

آلية التشغيل	عدد فرص العمل التي تم توفيرها مباشرة	فرص العمل المستدامة (تقديري)
برامج التاهيل وتكوين الخبرات والدمج في سوق العمل	1445	700
برامج التشغيل الذاتي (متوسط عدد عمال المشروع الصغير 2-3 اشخاص)	3635	3272
الاجمالي	5080	3972

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي

قام الصندوق بتوفير 3,635 فرصة عمل امتاز معظمها بالاستدامة من خلال دعم وتمويل انشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع خاص للمشاريع الريادية بواقع تمويل ما يزيد عن 1300 مشروع صغير ومتناهي الصغر وبمتوسط 2-3 فرص عمل لكل مشروع، وتنوعت مابين مشاريع جديدة ومشاريع قائمة تحتاج إلى تطوير، وقد تنوعت مجالات عمل هذه المشاريع والقطاعات التي تستهدفها، وتتركز خدمات الصندوق في هذا الإطار من خلال:

1- الخدمات الفنية: وتشمل خدمات الاعمال والتدريب، وتقديم الدعم الفني والمساندة.

2- خدمات التمويل والاقراض: وذلك من خلال توفير محافظ اقراض غير مباشرة من خلال مؤسسات الاقراض والبنوك.

<u>البرامج والمشاريع القائمة حاليا في مجال التشغيل الذاتي:</u>

1. **مشروع STARTUP PALESTINE بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي.**

بلغ إجمالي مبلغ القروض الصادرة في هذا المشروع إلى 16,990,950 دولار أمريكي توزعت على مرحلتين

- **المرحلة الأولى**: القرض الصادر لمؤسسات الإقراض حيث بلغ اجمالي القروض 7,350,000 دولار أمريكي وتم صرفها بالكامل.
- **المرحلة الثانية**: القرض الصادر لمؤسسات الإقراض حيث بلغ إجمالي القروض 9,640,950 دولار أمريكي ومجموع ماتم صرفه هو 7,168,661.39 دولار أمريكي.

حيث يركز هذا المشروع على دعم وتمويل المشاريع الصغيرة من خلال التعاون مع مؤسسات الإقراض وتقديم الدعم اللازم لانشاء وتطوير المشاريع ومتابعتها وتقييمها وتقديم الاستشارات وخدمات الأعمال لأصحابها. تم اقراض وتمويل ما يزيد عن 1350 مشروع صغير، ولا زالت عجلة الاقراض في هذا المشروع مستمرة.

STARTUP PALESTINE

تميزت المشاريع بتنوع استهداف القطاعات وشرائح المستهدفين على النحو التالي :.

المرحلة الأولى

الأرقام التالية تعبر عن أداء مؤسسات الإقراض خلال المرحلة الأولى

عدد القروض	820
قيمة القروض	$ 7,350,000
اجمالي قيمة البضاعة الايطالية	$ 511,500
معدل سعر الفائدة	8.1 %

نوع المشروع

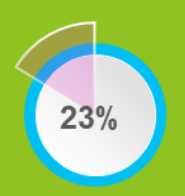

جديد

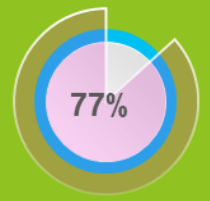

قائم

مدينة / مخيم / قرية

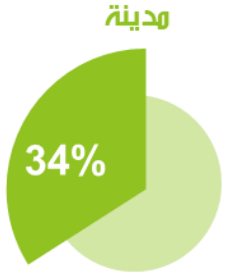

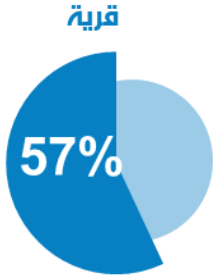

الجنس

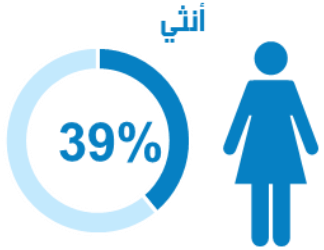

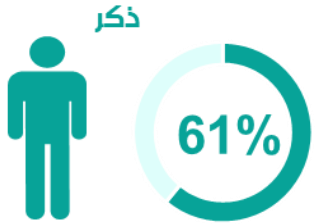

أعمار المقترضين

دون 20 سنة

30-20 سنة

40-31 سنة

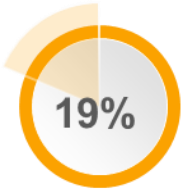

50-41 سنة

فوق 50 سنة

القطاع الاقتصادي

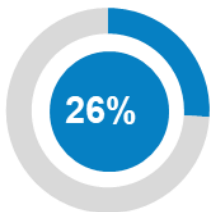

الزراعة

الصناعات الخفيفة

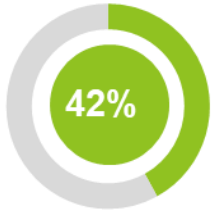

التجارة

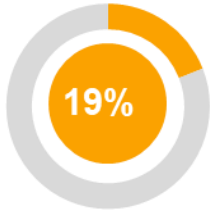

الخدمات

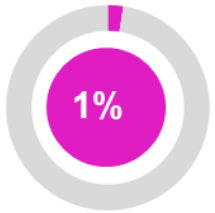

ICT

STARTUP PALESTINE

تميزت المشاريع بتنوع استهداف القطاعات وشرائح المستهدفين على النحو التالي :.

المرحلة الثانية

الأرقام التالية تعبر عن أداء مؤسسات الإقراض خلال المرحلة الثانية

عدد القروض	539
قيمة القروض	$ 9,640,950
اجمالي قيمة البضاعة الايطالية	$ 268,600
معدل سعر الفائدة	7.69 %

نوع المشروع

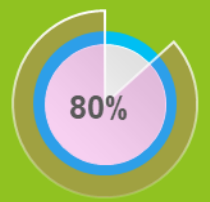

قائم

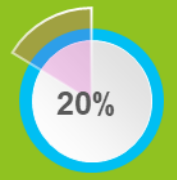

جديد

مدينة / مخيم / قرية

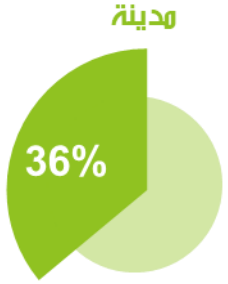

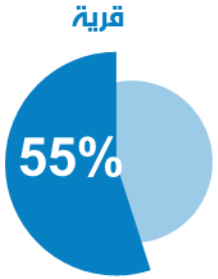

الجنس

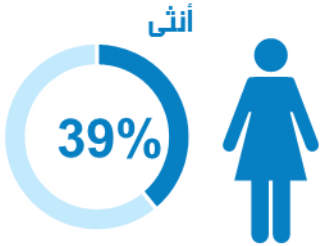

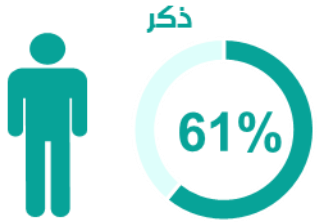

أعمار المقترضين

دون 20 سنة

30-20 سنة

40-31 سنة

50-41 سنة

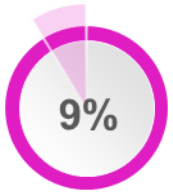

فوق 50 سنة

القطاع الاقتصادي

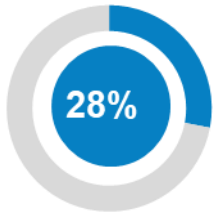

الزراعة

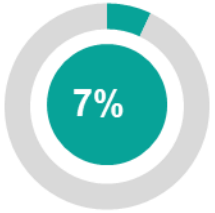

الصناعات الخفيفة

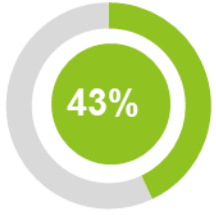

التجارة

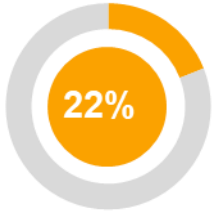

الخدمات

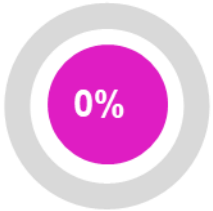

ICT

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي

2. برنامج مشروعك

تم توقيع اتفاقية تعاون مع بنك فلسطين بمحفظة إقراض بقيمة (50 مليون شيكل) وتم اطلاق المشروع فعليا في شهر آب 2018، حيث سيتم الإنتهاء من صرف 50 قرض في المرحلة الأولى، يصل سقف القرض الواحد 15,000 دولار أمريكي، ويقدر عدد فرص العمل الذاتية التي يتم خلقها 150 فرصة عمل. ومن الجدير بالذكر بأن عدد القروض الصادرة حتى الان قليل نسبيا مع ما كان مخطط له وذلك يعود إلى السياسات المتحفظة للبنك في إصدار القروض خاصة في قطاع غزة، وقد تم الاتفاق مع البنك على عدد من الإجراءات التي ستسهم في زيادة عدد القروض الصادرة. وقد قام الصندوق باتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز البرنامج أهمها:

- تم التركيز في المرحلة الأولى من المشروع لنشر ثقافة التشغيل الذاتي من خلال إطلاق حملة توعية من خلال ورش عمل أطلقها الصندوق نهاية 2018 بواقع 40 ورشة عمل استهدفت مختلف محافظات الوطن.
- يتم التركيز على إستكمال البناء الداخلي وتعزيز قدرات تنمية خدمات الأعمال في الصندوق وعلى مستوى المحافظات، واستكمال اطلاق وحدات الدعم والمساندة في كافة محافظات قطاع غزة، ومكاتب التشغيل في الضفة الغربية، والتي تركزت مهامها على تقديم كافة الخدمات الفنية التي يحتاجها المشروع الصغير من لحظة تكوين فكرة البرنامج مرورا بتحويلها لدراسة جدوى وانتهاءً بخلق مشروع حقيقي مدر للدخل يتم متابعته بشكل دوري من خلال الدائرة، كما تقدم خدمات دعم ومساندة للمشروع من خلال تسجيله في الدوائر الرسمية والمساعدة في تجاوز أي إشكاليات تتعلق بهذا الخصوص.
- تم التركيز في المرحلة الأولى من البرنامج على رفع كفاءة وتدريب الطاقم العامل على المشروع لتتلاءم مهاراته مع متطلبات المشروع.
- التواصل المستمر لحل المشاكل الفنية المتعلقة بشروط البرنامج مثل الكفلاء ويتم حاليا العمل بشكل تشاركي مع الزملاء في بنك فلسطين لحل جميع المشاكل العالقة لاطلاق عجلة المشروع بشكل أسرع.

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي- اتفاقية بنك فلسطين

إطلاق خدمات الخدمات الأعمال والدعم والمساندة في المحافظات الشمالية والجنوبية وتعيين موظفين

مكتب الصندوق غزة (3 موظف من الصندوق)

غرفة تجارة وصناعة وزارعة شمال غزة (1 موظف).

غرفة تجارة وصناعة وزراعة غزة (1 موظف).

غرفة تجارة وصناعة وزراعة الوسطى (1 موظف).

غرفة تجارة وصناعة وزراعة خانيونس (1 موظف).

غرفة تجارة وصناعة وزراعة رفح (1 موظف).

الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية (1 موظف).

الاتحاد العام للصناعات (1 موظف).

اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات بيتا (جاري العمل على ترشيح 1 موظف).

مكتب التشغيل العيزرية (1 موظف من وزارة العمل).

مكتب التشغيل جنين – (1 موظف من وزارة العمل).

مكتب التشغيل أريحا – (1 موظف من الصندوق).

مكتب التشغيل طولكرم – (1 موظف من الصندوق).

مكتب التشغيل بيت لحم – (1 موظف من وزارة العمل).

مكتب التشغيل نابلس – (1 موظف من وزارة العمل).

مكتب التشغيل الخليل – (1 موظف من وزارة العمل).

مكتب التشغيل سلفيت – (1 موظف من الصندوق).

مكتب التشغيل رام الله – (1 موظف من الصندوق).

مكتب التشغيل قلقيلية – (1 موظف من وزارة العمل).

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي- اتفاقية بنك فلسطين

استقبال المراجعين واستلام طلباتهم ومراجعتها بعد معرفة انطباعاتهم

عدد المراجعين الكلي: 1000

عدد المراجعين بانطباعات سلبية (قرض ربوي) : 100

عدد المراجعين عبر التلفون : يتجاوز 900

عدد المراجعين الكلي: 1500

عدد المراجعين بانطباعات سلبية (قرض ربوي) : 170

عدد المراجعين عبر التلفون : يتجاوز 850

أنواع القروض المتقدمة

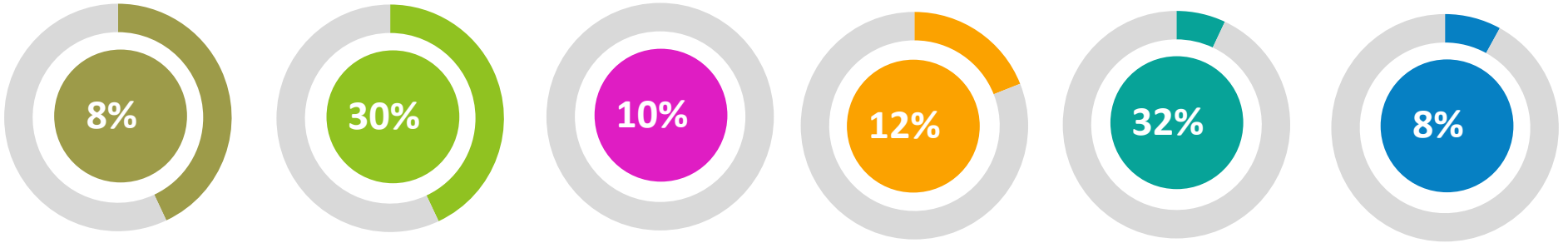

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي- اتفاقية بنك فلسطين

أعداد الطلبات التي تم تجهيزها

تقرير موجز بأعداد الطلبات التي تم اعدادها وتجهيزها بشكل مبدئي ومن تم اطلاق مشاريعهم

المحافظات الجنوبية

- عدد الطلبات الجاهزة بشكل كامل 60 طلب.
- عدد الطلبات الجاهزة مبدئيا 140.
- عدد الطلبات التي تم ارسالها للفحص المبدئي لدى البنك ولم يصلنا رد حتى الان 130 طلب.
- عدد الطلبات التي تم تسليمها لبنك فلسطين45
- عدد الطلبات التي تم تنفيذ زيارات ميدانية لها 45 زيارة ميدانية.

المحافظات الشمالية

- عدد الطلبات الجاهزة بشكل كامل 82 طلب.
- عدد الطلبات الجاهزة مبدئيا 15.
- عدد الطلبات التي تم ارسالها للفحص المبدئي لدى البنك ولم يصلنا رد حتى الان 45 طلب.
- عدد الطلبات التي تم تسليمها لبنك فلسطين70

عدد القروض التي تم إصدارها حتى نهاية العام 2018 : 13 قرض

عدد الطلبات المتوقع صرفها مع نهاية الشهر الأول من 2019 : 50 قرض

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي- اتفاقية بنك فلسطين

بيانات القروض الصادرة

	عدد القروض الصادرة	اجمالي المبالغ
الضفة الغربية	24	$ 366,434
قطاع غزة	12	$ 105,500
الإجمالي	36	$ 471,934

	زراعي	تجاري	خدماتي	صناعي	مطاعم وسياحة
الضفة الغربية	9	6	6	2	1
قطاع غزة	1	7	3	1	0
الإجمالي	10	13	9	3	1

أولا: توفير فرص عمل مستدامة من خلال دعم وتمويل التشغيل الذاتي

يلخص الجدول التالي كافة المشاريع التي نفذها وينفذها الصندوق في مجال التشغيل الذاتي منذ العام 2016:

الرقم	اسم المشروع	الشريك/ المؤسسة المنفذة	مصدر التمويل	قيمة المحفظة $	عدد المشاريع الممولة	عدد فرص العمل
.1	مشروع Startup Palestine	بالشراكة مع وزارة المالية ومؤسسات الاقراض الصغير MFIs	قرض من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي	16,990,950	1,359	3250
.2	برنامج مشروعك	بنك فلسطين	بالتعاون مع بنك فلسطين ووزارتي المالية والعمل	50,000,000	50(جاري التنفيذ)	150
.3	مشاريع دعم التشغيل الذاتي	مؤسسة فاتن	ILO	252,000	25	70
.4	مشروع Peace Steps	مؤسسة Vento Di Terra	التعاون الايطالي بواسطة مؤسسة Vento Di Terra	-	20	60
.5	مشروع مستقبلنا	شركة اكاد والجانب الايطالي	398 الف يورو من عوائد القروض الدوارة في المشروع الايطالي startup Palestine	398,000 يورو	110	275
.6	مشاريع الإقراض المباشر من الصندوق	مؤسسات وجمعيات تعاونية	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	110,000	15	50
.7	مشروع دعم جمعيات تعاونية مجتمعية في المناطق المهمشة والبعيدة	منتدى سيدات الأعمال وعدد من الجمعيات التعاونية النسوية	ILO وموازنة الصندوق	36,630	10	30
.8	مشاريع المبادرات الريادية في مجال التشغيل الذاتي	مجالس التشغيل، المحافظات، الغرف التجارية، مؤسسات الإقراض- فاتن، ومؤسسة ريف	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	90,000	10	25
.9	مشروع "تمكين وتأهيل النساء الرياديات في الريف والمناطق المحاذية للجدار"	الاتحاد العام لجمعيات التوفير والتسليف – UCASC	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	150,000	15	40
.10	دعم مجالس التشغيل المحلي والتدريب التقني والمهني في كافة المحافظات	مجالس التشغيل المحلي والتدريب التقني والمهني	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	100,000	10	20
			الإجمالي	67,729,580	1,494	3635

ثانياً : توفير فرص عمل من خلال مشاريع تكوين الخبرات والدمج (التشغيل المؤقت)

عمل الصندوق على اطلاق مشاريع تشغيل مؤقت تستهدف مجالات التشغيل في القطاعات المختلفة بناء على احتياج هذه القطاعات من خلال (بناء القدرات وتكوين الخبرة، بهدف خلق فرص عمل وتأهيل وبناء المؤسسات المجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع الخدمات)، حيث هدفت هذه البرامج إلى تكوين خبرات الشباب والخريجين بشكل يسهم في تعزيز فرص عملهم المستقبلية، ويقدر اجمالي فرص العمل التي وفرتها اهذه المشاريع للأعوام الثلاثة السابقة إلى ما يقارب 1,445 فرصة عمل.

وفي ما يلي ملخص بقائمة المشاريع التي قام الصندوق بتنفيذها خلال الفترة المذكورة على مستوى برامج التشغيل المؤقت:

الرقم	اسم المشروع	الشريك/ المؤسسة المنفذة	مصدر التمويل	الهدف من المشروع	مكان التنفيذ	الموازنة $	عدد فرص العمل
.1	مشروع التشغيل المضمون	القطاع الخاص والمجتمع الأهلي	ILO	تكوين الخبرة لدى الخريجين وخلق فرص عمل	الضفة الغربية	150,000	100
.2	مشروع مهندسون في الميدان	نقابة المهندسين والقطاع الخاص	نقابة المهندسين، والقطاع الخاص والأهلي وصندوق الاستثمار	تكوين الخبرة لدى المهندسين المستفيدين وخلق فرص عمل	الضفة الغربية	30,000	30
.3	مشروع تشغيل مهندسين لإعمار البلدة القديمة في الخليل	لجنة اعمار الخليل، ونقابة المهندسين، والقطاع الخاص	صندوق الاستثمار والصندوق الفلسطيني للتشغيل	تكوين الخبرة لدى المهندسين لإعادة تصميم الهندسة القديمة	الضفة الغربية	26,000	20
.4	مشروع تمكين وتأهيل الخريجين للدخول في سوق العمل الفلسطينية	القطاع الخاص	النك الاسلامي للتنمية من خلال برنامجDEEP/UNDP	تكوين الخبرة لدى الخريجين والمهنيين وبناء قدرات مؤسسات مجتمعية	الضفة الغربية	148,500	100
.5	مشروع بناء وتطوير القدرات وتكوين الخبرة (تشغيل مباشر)	ومؤسسات مهنية ومجتمعية ومدنية	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	بناء قدرات وتكوين الخبرة لخق فرص عمل وبناء مؤسسات مجتمعية	الضفة الغربية وقطاع غزة	100,000	100
.6	مشروع تشغيل خريجي مراكز التاهيل الاجتماعي	وزارة العمل (الادارة العامة للتشغيل) والاتحاد العام للغرف التجارية	وزارة التنمية الاجتماعية	المساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر بشكل علمي ومنهجي، وبما يساهم في توفير فرص عمل لائقة ومستدامة	الضفة الغربية	1000,000 شيكل	100

ثانياً : توفير فرص عمل من خلال مشاريع تكوين الخبرات والدمج (التشغيل المؤقت)

وفي مايلي بعض متوسط النسب المتعلقة بالتشغيل المؤقت بهدف تكوين الخبرات وبناء القدرات والدمج وماهي القطاعات التي يتم التركيز عليها والتوجهات حسب المناطق الجغرافية:

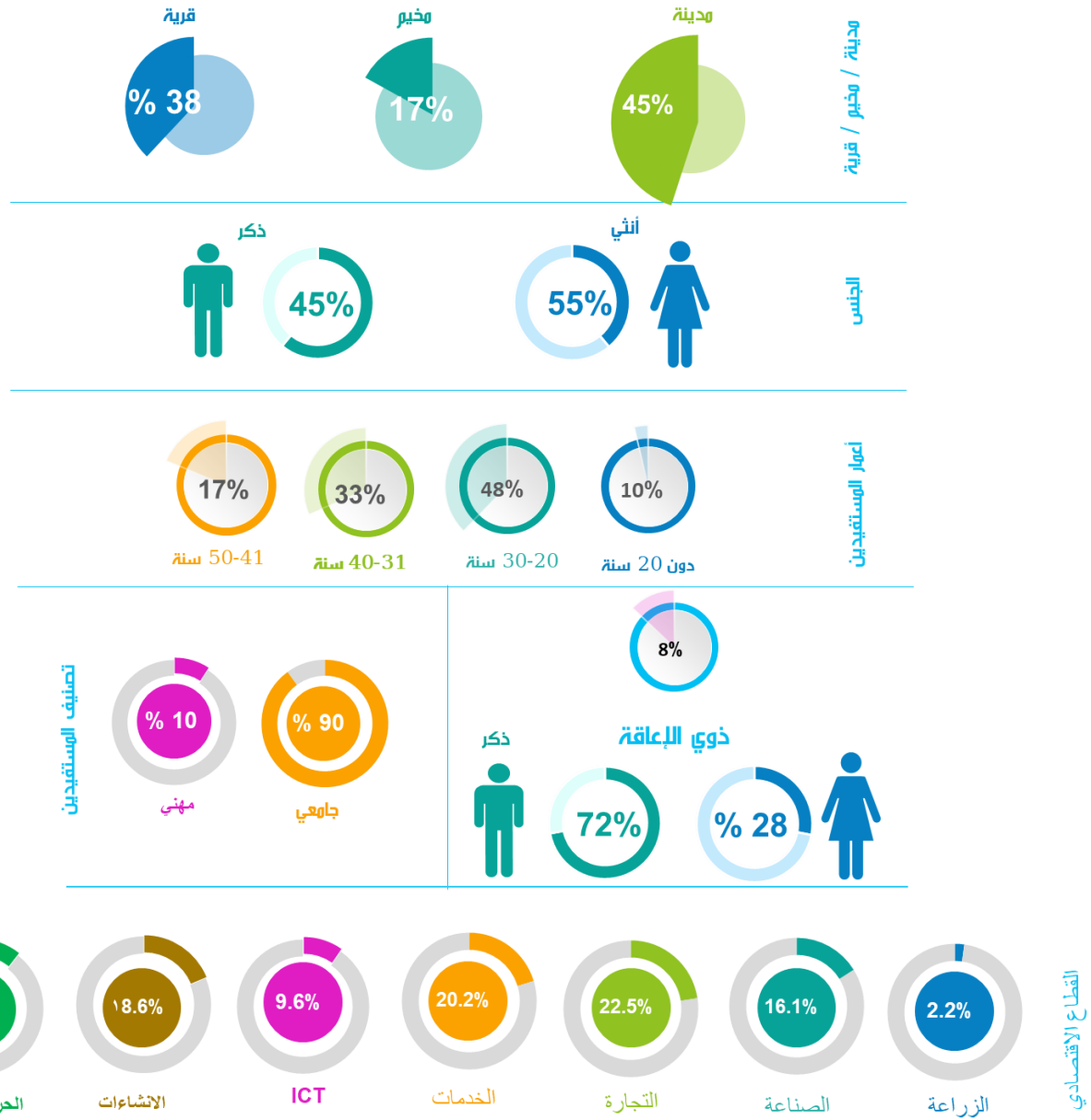

ثالثا: خدمات التشغيل غير المباشر

خلال الفترة من 2016-2018 ترأس الصندوق مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني المحلي – غزة، كما عمل على التشبيك مع جميع المجالس المحلية في الضفة الغربية، وشارك في دعم و تنفيذ أنشطة ومشاريع لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني وتصويب سياسات التعليم العالي، من خلال الشركاء في GIZ والإغاثة الإسلامية والوكالة البلجيكية للتنمية، وعمل الصندوق على استضافة المجلس في مقر الصندوق ودعم جميع المبادرات والأنشطة والفعاليات بل والمشاركة كصندوق بها، وأيضا المشاركة في مشاريع وبرامج موائمة التعليم وتطوير المناهج وتشجيع التعليم والتدريب المهني والتقني، ومنهجية التعلم في بيئة العمل. كما عمل على تشجيع برامج ومشاريع التمهير والتطوير المهني والتقني.

فبالاضافة لشمولية تمثيل الصندوق لكافة الشركاء في سوق العمل من جكومة وممثلي عمال واصحاب عمل ومراة ومجتمع مدني، فقد عمل الصندوق على التشبيك مع القطاع الخاص بكافة مكوناته وخصوصاً الغرف التجارية والاتحادات والحاضنات ليتمكن من تحديد احتياجات سوق العمل ودراسة واقع سوق العمل الفلسطيني من خلال :

- إعداد قاعدة بيانات خاصة بأسواق العمل وفرص ومشاريع التشغيل شاملة، بالتوافق والتنسيق مع الشركاء، والعمل مع الشركاء على انشاء منصة الكترونية وطنية شاملة للتشغيل.
- اصدار دراسات موثقة حول طبيعة ونسب البطالة وانواعها وحالتها.
- العمل مع الشركاء لإيجاد خطة تشغيل وطنية.
- العمل على ربط احتياجات السوق، بالبرامج التعليمية الاكاديمية والتدريب المهني والتقني.
- تشكيل جسم تنسيقي وطني بين ذوي العلاقة في مجال التشغيل

إنجازات الصندوق

2018-2016

إنجازات الصندوق في الفترة 2016-2018

بالإضافة لجميع المشاريع السابقة، كان هناك العديد من الإنجازات على أكثر من مستوى بجهود معالي رئيس مجلس الإدارة د. مأمون أبو شهلا ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أهمها ما يلي :

1- التشبيك مع العديد من الأطراف المحلية والدولية.

2- العمل على انجاز حوكمة الصندوق بشكل يتلائم مع الهدف الذي أنشئ من أجله الصندوق

3- العمل على انجاز البناء الداخلي للصندوق .

4- العلاقة مع الشركاء وزيادة انتشار الصندوق.

5- العمل على تحسين أداء الطاقم التنفيذي.

6- المشاركة في العديد من الأنشطة.

7- تجنيد وحشد الأموال.

8- تعزيز دور ووجود الصندوق وهيمنته القانونية والفعلية كمظلة وطنية للتشغيل.

9- رئاسة الصندوق لمجلس التشغيل.

10- التأثير في السياسات.

إنجازات الصندوق في صور
الفترة 2016-2018

إنجازات الصندوق في صور
الفترة 2016-2018

إنجازات الصندوق في صور
الفترة 2016-2018

مقترح مقدم لوزارة المالية
تخصيص موازنة لبرامج وأنشطة

الصندوق الفلسطيني للتشغيل
والحماية الاجتماعية للعمال

مقترح مقدم لوزارة المالية
تخصيص موازنة لبرامج وأنشطة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال

مقدمة

تبعا لاهتمام مجلس الوزراء في السعي للحد من البطالة و توفير فرص عمل مستدامة للشباب تساهم في سد احتياجات سوق العمل المحلي و مكافحة الفقر و الدفع باتجاه التشغيل الذاتي الريادي من خلال الاف المشاريع الصغيرة و بالغة الصغر و تمهير الشباب الذي يهدف الى خلق مواءمة ما بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل من خلال دعم ايجاد مسارات مهنية بديلة للشباب و العاطلين عن العمل و ربطها بصندوق التشغيل ، باعتباره الجهة المرجعية لعملية التشغيل، و التي تشمل كافة الاعمال والمبادرات الشبابية والريادية والتدريب والتأهيل والتوظيف والريادة والابداع من خلال اقامة المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جداً تتميز بالإبداع والديمومة.

و انطلاقا من التوجهات الاستراتيجية للصندوق و التي تم تطويرها انسجاما مع الخطة الوطنية للتنمية و التي تتمحور حول تعزيز فرص التشغيل للشباب من خلال التمكين و التمهير و التشغيل و التشغيل الذاتي فانه يسعى خلال الأعوام القادمة الى تشكيل محافظ مالية للتشغيل الذاتي عبر تنفيذ عدة مشاريع اقراض انسجاما مع هدف الصندوق في زيادة فرص التشغيل للشباب والشابات والعمال غير المهرة والحرفيين في قطاع الأعمال و المشاريع الصغير، و قد بدأ فعليا في منتصف العام 2018 بوضع اللبنة الأساسية لتشكيل هذه المحافظ، و تشكيل مكاتب ميدانية في جميع محافظات الوطن. و سعيا منه لتعزيز الاحترافية والتنافسية عند الخريجين والخريجات والعمال غير المهرة بما يلائم احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي و التي هدفت الى التأهيل و تكوين الخبرات و دمج الخريجين في سوق العمل قام الصندوق بتوفير ما يقارب الخمس الاف فرصة عمل خلال الثلاث أعوام الماضية، و التي تعتبر بداية الانطلاقة لتجنيد تمويل خارجي و تعزيز شراكات جديدة، وما كان تفعيل وتطوير الصندوق ان يتم لولا المساندة والدعم من الحكومة الفلسطينية ممثلة بدولة رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله، ومساندة رشيدة من وزارة المالية والتخطيط واهتمام معالي الوزير د. شكري بشارة.

مقترح مقدم لوزارة المالية
تخصيص موازنة لبرامج وأنشطة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال

ولاستمرار الانطلاقة الفعلية للصندوق، وتعزيز كفاء اداءه لتنفيذ مهامه التي كلفه بها مجلس الوزراء الفلسطيني ضمن الخطة الوطنية وضمن المخصصات المالية المقرة من قبل الحكومة الفلسطينية يسعى الى تخصيص الموارد المالية المطلوبة عاجلا وباهمية عالية الشكل التالي:

1. موازنة تشغيلية بقيمة 500 ألف دولار سنويا

و التي تشمل تغطية نفقات رواتب موظفي الصندوق ، و تكلفة تنفيذ الأنشطة و الخدمات التي يقدمها الصندوق و التي تتمثل في مكاتب الشباك الموحد (OSS بناء قدرات و تدريب و تطوير خطط أعمال، دراسات جدوى، دعم تقني و اداري، التشبيك مع مستثمرين وورش عمل). وتوفير معلومات حول الطلب و العرض في سوق العمل لصناع القرار من خلال تأسيس قاعدة بيانات حول سوق العمل و تقديم الدعم الفني.

و يتوقع من هذا البند ضمان استمرارية اصحاب القرار، و الممولين و الجهات الأخرى باحتياجات سوق العمل و القطاعات الواعدة و ذات الأولوية للتنمية.

2. تعزيز الاحترافية والتنافسية عند الخريجين والخريجات والعمال غير المهرة بما يلائم احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي من خلال التدريب على رأس العمل، بموازنة تقديرية بقيمة 2 مليون دولار.

عبر برامج التأهيل و الدمج و التكوين و سد الفجوة ما بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل عبر التدريب و التشغيل على رأس العمل، و التمهير و تعزيز وصول الخريجين الى الأسواق الخارجية من خلال العمل عن بعد. و نتيجة لتخصيص محفظة مالية خاصة بهذا البند يتوقع توفير ما يقارب 2000 فرصة عمل مؤقتة سنويا بواقع ما يقارب 25% فرص عمل مستدامة.

مقترح مقدم لوزارة المالية
تخصيص موازنة لبرامج وأنشطة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال

3 توفير محفظة اقراض و تمويل لأصحاب الأفكار الريادية و النساء و العاطلين عن العمل بموازنة تقديرية 2 مليون دولار.

بحيث تتشكل هذه المحفظة المالية اما بقرض من الحكومة بقيمة 2 مليون دولار أو ضمانات للقروض تشكل محفظة مالية بقيمة 10 مليون دولار.

و يهدف الصندوق من خلالها لتعزيز وصول الخريجين الى مصادر التمويل و تقديم التسهيلات اللازمة مع تقديم رزمة من الخدمات الفنية و الادارية و القانونية لدعم استمرارية و تطوير المشاريع.

و نتيجة لهذا البند سيتم انشاء و تطوير ما يقارب 700 مشروع صغير خلال العام بحد أقصى 15 ألف دولار بفائدة منخفضة جدا و بفترة سماح محددة بناء على طبيعة المشروع، مما يساهم بتوفير من 2-3 فرصة عمل دائمة لكل مشروع.

4 تعزيز ثقافة الشباب و التشجيع على التشغيل الذاتي و ريادة الأعمال بموازنة تقديرية نصف مليون دولار.

تعزيز الحوار الاجتماعي مع الشركاء، و تعزيز دور مجالس التشغيل، و تعزيز مفهوم ريادة الأعمال و نشر الوعي و ثقافة التشغيل الذاتي حيث سيتم تنفيذ المسابقات و المبادرات الشبابية عبر مجالس التشغيل و التدريب و التعليم المهني و التقني و تنفيذ المخيمات الريادية للتشجيع على التعليم المهني و التقني و تقديم المنح، قروض حسنة دوارة بفائدة صفرية بمتوسط 5 ألاف دولار للمشروع الواحد.

حيث من المتوقع تنفيذ ما يقارب 100 فكرة مشروع ريادي من خلال المبادرات و المسابقات المختلفة.

#	البرنامج/المشروع	الوصف	الموازنة التقديرية	النتائج المتوقعة	فرص العمل المتوقعة	الاستمرارية/الأثر
.1	**موازنة تشغيلية**	– رواتب طاقم الصندوق – تكلفة تنفيذ الأنشطة و التدريب – الخدمات الفنية. – قاعدة بيانات سوق العمل	نصف مليون دولار	– تمكين الصندوق و تعزيز دوره كمرجعية وطنية. – التحديث المستمر لبيانات سوق العمل و ربطها مع أصحاب القرار – ضمان توجيه الدعم اللازم وفقا لاحتياجات سوق العمل	50	– 25 فرصة عمل دائمة. – رفع كفاءة الصندوق بتقديم الخدمات المنوطة به – تلبية احتياجات القطاعات الواعدة.
.2	**تعزيز الاحترافية والتنافسية عند الخريجين والخريجات والعمال غير المهرة بما يلائم احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي من خلال التدريب على رأس العمل**	– برامج التأهيل و الدمج و تكوين الخبرات. – سد الفجوات ما بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل – التمهير و التدريب و التشغيل على رأس العمل. – تعزيز وصول الخريجين للأسواق الخارجية من خلال العمل عن بعد	2 مليون دولار	– توفير ما يقارب 2000 فرصة عمل مؤقتة سنويا – استدامة ما يقارب 25% من هذه الفرص	2000	– 500 فرصة عمل دائمة. – بناء قدرات للشباب الخريجين. – بناء قدرات المؤسسات الأهلية الوطنية المحلية. – تلبية احتياجات سوق العمل و المؤسسات المحلية من المهارات اللازمة. – تحسين الأوضاع المعيشية لأسر المستفيدين
.3	**توفير محفظة اقراض و تمويل لأصحاب الأفكار الريادية و النساء و العاطلين عن العمل**	– تعزيز وصول الخريجين الى مصادر التمويل. – تقيم التسهيلات اللازمة للحصول على قروض – تقديم رزمة من الخدمات الفنية و القانونية.	2 مليون دولار	– انشاء و تطوير 700 مشروع صغير بتمويل أقصاه 15 ألف دولار. – توفير ما يقارب من 2-3 فرصة عمل دائمة لكل مشروع. – بناء قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة.	1750	– تنمية الاقتصاد الفلسطيني – المحافظة على محفظة مالية تنموية بقيمة 62 مليون دولار
.4	**تعزيز ثقافة الشباب و التشجيع على التشغيل الذاتي و ريادة الأعمال**	– تعزيز الحوار الاجتماعي مع الشركاء – تعزيز دور مجالس التشغيل – تعزيز مفهوم ريادة الأعمال – نشر الوعي و ثقافة التشغيل الذاتي. – تنفيذ المسابقات و المبادرات الشبابية. – تنفيذ مخيمات ريادية.	نصف مليون دولار	– تمويل 100 فكرة ريادية . – تنفيذ لقاءات وورش عمل تثقيفية. – جلسات حوارية و اجتماعات.	230	– تمكين مجالس التشغيل – زيادة عدد المقبلين على التشغيل الذاتي و الأفكار الابداعية. – فتح المجال للإبداع والابتكار
المجموع			**5 مليون دولار**	**اجمالي عدد الفرص**	4030 **فرصة عمل**	

التوجهات المستقبلية المتوسطة الأمد (2018-2022)

التوجهات المستقبلية المتوسطة الأمد (2018-2022)

أولاً: الأولويات القطاعية: ما هي القطاعات الرئيسية التي سيركز عليها الصندوق خلال الخمس سنوات القادمة؟

استندت الأولويات القطاعية التي ستركز عليها استراتيجية الصندوق على الأولويات الوطنية التي حددتها أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد المحلي واستراتيجية قطاع العمل للأعوام 2017-2022، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية الأخرى، ذات العلاقة بقطاع الزراعة والثقافة والتراث. تركز جميع هذه الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة على استهداف الشباب والنساء، بشكل خاص، وذلك ضمن أربعة قطاعات اعتبرت ذات أولوية رئيسية خلال السنوات الخمس القادمة، ألا وهي

1) الزراعة؛
2) الصناعة؛
3) تكنولوجيا المعلومات
4) الحرف اليدوية والصناعات التقليدية والسياحية.

حددت الأولوية الوطنية السادسة (تحقيق الاستقلال الاقتصادي) في أجندة السياسات الوطنية سياسة وطنية تهدف إلى بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني، من خلال إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة، بالإضافة إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

الأولويات السياسية	التدخلات ذات العلاقة بأولويات الصندوق
بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني	• إعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة. • جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات والسياحة والزراعة والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
توفير فرص عمل لائقة للجميع	• اعتماد إجراءات تعنى بالتعجيل وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. • اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم من كلا الجنسيين. • دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره.
توفير بيئة استثمارية ملائمة	• تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت الصغيرة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. • دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها. • توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال.
تعزيز الصناعة الفلسطينية	• دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية. • زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي. • إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في المحافظات الجنوبية.

التوجهات المستقبلية المتوسطة الأمد (2018-2022)

ثانياً : البرنامج الادراي،المأسسة والتنظيم: ما هي النتائج التي سنركز عليها خلال الأعوام الخمس القادمة على الصعيد الداخلي ؟

يرتكز نهج الصندوق في المأسسة والتطوير للوضع التنظيمي الداخلي، من أجل تحسين مساهمته ومساهمة الشركاء في الحد من الفقر والبطالة وتشغيل العاطلين عن العمل وتعزيز العمل اللائق، على ثلاثة ركائز أساسية، ألا وهي:

- بناء قدرات الكادر واستقطاب كفاءات وطنية لشغل الوظائف الأساسية للصندوق.
- انشاء وتقوية مكاتب الصندوق الميدانية (الفروع).
- حشد الأموال للتشغيل بما يتوافق مع حجم مشاكل البطالة والفقر في المجتمع.

سيعمل الصندوق على استقطاب الكوادر البشرية المحترفة على المستوى الوطني والإقليمي في مجال الاستشارات والتدريب المرتبط في تنمية الاعمال وتجنيد المصادر المالية من التمويل الوطني والدولي. كما سيركز الصندوق على مراجعة سياساته الداخلية والعمل بشكل مستمر على التكامل مع جميع الأطراف المعنية في التشغيل وخاصة مع وزارة العمل، مع التركيز على تطوير نظام التخطيط والدراسات والمعلومات الذي يسهم في تعزيز السياسات الوطنية وتطوير برامج ومشاريع الصندوق.

ثالثاً : البرامج الفنية(النهج والنتائج) : ما هي النتائج التي سنركز عليها خلال الأعوام الخمس القادمة؟

المكون الأول: التأثير في السياسات

سيعمل الصندوق على تقديم النصح والمشورة المدعمة بالحقائق والبراهين لصاحب القرار في المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المعنية في قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال وتحقيق معايير العمل اللائق. سيقوم الصندوق بتطوير سلة من التدخلات في مجال البحث والدراسات والمعرفة ذات العلاقة في السياسات والتشريعات الوطنية المحفزة للتشغيل والتي تضمن حماية جميع العاملين الفلسطينيين سواءً في سوق العمل المحلي أو على المستوى أسواق العمل في الخارج وكذلك لتحفيز سوق التشغيل للشباب والشابات محلياً وعربياً .

يتضمن عمل الصندوق أيضاً في هذا المحور إصدار مجموعة من الأوراق التي تشمل توصيات محددة لتحسين ظروف العاملين أو إمكانيات التشغيل في قطاعات اقتصادية ذات أولوية، وذلك بالشراكة مع المؤسسات المعنية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالاعتماد على البيانات التي توفرها المؤسسات المعنية. من ناحية أخرى، سيعزز الصندوق، بالشراكة مع جميع الأطراف، المعرفة والوعي لجميع العمال بحقوقهم. وسيعمل على تعزيز قدراتهم للمطالبة بحقوقهم وخاصة العمال الذين يعملون خارج سوق العمل الفلسطيني. سيعزز الصندوق دوره كممثلة وطنية حاضنة لجميع المؤسسات الرسمية والنقابية وأصحاب العمل، وذلك من خلال تعزيز العمل التوافقي والتكاملي بين جميع الأطراف المعنية في قطاع التشغيل وحماية العاملين.

التوجهات المستقبلية المتوسطة الأمد (2018-2022)

المكون الثاني: برنامج تطوير الأعمال Enterprise Development

سنعمل على تقديم رزمة من خدمات تنمية الأعمال للرياديين المتوجهين للصندوق بهدف الحصول على تمويل أو بهدف تطوير قدراتهم في مجال الاعمال أو بهدف تطوير مشاريعهم القائمة، وذلك من خلال التدريب والمرافقة والاستشارة الفنية والقانونية والمالية والتنظيمية من مرحلة البحث عن فكرة، لمرحلة تسويق المنتج أو الخدمة. سيقدم الصندوق خدمات تطوير الأعمال بشكل مباشر من خلال فريق عمل مختص في مكتبه الرئيسي أو فروعه أو من خلال خدمة الشباك الموحد.

سيعمل الصندوق أيضاً على تقديم رزمة من الخدمات التمويلية للرياديين على شكل تمويل مباشر أو تمويل غير مباشر أو على شكل كفالات وضمانات بالإضافة ألى توفير حوافز مالية وغير مالية للأفكار الريادية في بعض القطاعات وليعض الفئات والمناطق المحرومة. من ناحية أخرى، سيركز الصندوق على تعزيز المعرفة في مجال المشاريع الصغيرة والريادية والقطاعات ذات الأولوية والفرص الاستثمارية وعلى تعزيز فرص التسويق لمنتجات المشاريع الصغيرة على المستوى الوطني والدولي.

المكون الثالث: كسب الخبرات

سيعمل الصندوق على تنفيذ رزمة من أنشطة التدريب للخريجين والخريجات من الجامعات في المهارات الأساسية والمتقدمة التي تلزمهم على إيجاد فرص العمل. ستركز هذه الأنشطة على اكتساب مهارات الحياة والمهارات المهنية والحرفية الخاصة في اختصاصات الخريجين والخريجات. يرتكز نهج الصندوق على توفير التدريب والمرافقة بالشراكة مع الجامعات الفلسطينية ومؤسسات التدريب الوطنية والدولية المختصة في التدريب والتأهيل وذلك من خلال توفير التمويل المناسب للفئات التي يستهدفها التدريب وذلك بناء على دراسة احتياجات التدريب الاحترافي لقطاعات اقتصادية محددة سيتم تطبيقها من قبل كادر مختص وربطها في احتياجات سوق العمل.

يستهدف الصندوق في هذا المحور، بالإضافة الى الخريجين، العاملين غير المهرة في الشركات والمصانع وفي سوق العمل وذلك بناء على اتفاقيات شراكة مع مشغلين محتملين. سيعمل الصندوق أيضاً على دعم برامج التشغيل المؤقت للخريجين في شركات ومؤسسات لديها إمكانيات التشغيل المستقبلي. كما سيركز على تشجيع التدريب المهني والتشغيل والتوظيف عن بعد خاصة في مجالات الهندسة والتكنولوجيات والاتصال.

المكون الرابع: الاستجابة للطوارئ والبنية التحتية المجتمعية

سيعمل الصندوق على تصميم وترويج ودعم مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وكبيرة بالشراكة مع الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق أهداف تنموية وخلق فرص عمل مؤقتة في أن واحد في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والعمال خاصة في قطاع غزة. يرتكز الصندوق في تحديد قائمة الأولويات للمشاريع بناء على عدد أيام العمل التي يوفرها المشروع مقارنة بالموازنة المرصودة. وستكون الأولوية للمشاريع المرتبطة في إنشاء المباني والمنشآت المختصة في التعليم والتدريب وتوفير الخدمات للشباب والعاطلين عن العمل. سيعمل الصندوق على تمويل وتيسير وتنسيق مشاريع التشغيل المنفذة من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في حالات الطوارئ والتي تستهدف المناطق المهمشة.

تدابير التنفيذ

تدابير التنفيذ

تساهم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية بتعزيز فرص التطور والانتشار الافقي والعمودي أمام الصندوق لتحقيق الأهداف والنتائج المخططة،بما يسهم في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني وتحسين معيشة ورفاه الفلسطينيين وتعزيز صمودهم. سيسهم الاهتمام الذي يوليه مجلس الوزراء الفلسطيني ومجلس ادارة الصندوق لعملية تفعيل الصندوق واهتمام العديد من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتشغيل والعمل اللائق كوسيلة لمكافحة الفقر، في تعزيز مصادر الصندوق المالية والتي تشكل العنصر الأساسي في مأسسة الصندوق واستدامة خدماته، خاصة اذا ما تم مرافقتها بمأسسة الصندوق بما يتوافق مع أفضل ممارسات الإدارة والحكومة.

أولاً : تعزيز الحاكمية

- تحسين آليات وصول مجلس إدارة الصندوق إلى المعرفة والدروس المستفادة ذات العلاقة بتدخلات الصندوق بشكل ممأسس ومنهجي ودوري من خلال تفعيل نظام الرقابة والتقييم والتعلم والمساءلة، ليتضمن ذلك إعداد تقارير الأداء السنوية.
- تفعيل عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، من خلال رفدها بالمعلومات والموارد اللازمة للقيام بعملها وتوضيح خطوط المسائلة وأدوارها، بالإضافة إلى تطويرها لخطط عملها ومتابعة تنفيذها بدعم من الإدارة التنفيذية.
- عقد مراجعة استراتيجية سنوية للصندوق، تتضمن مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في ورشة للمراجعة الاستراتيجية، وعرض الإدارة التنفيذية لأهم الإنجازات والتحديات على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.
- تطوير لائحة داخلية لتنظيم أعمال الصندوق فيما يتعلق بأدوار الهيئات الحاكمة المختلفة (مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة) وعلاقتها مع الإدارة التنفيذية، وفصلها عن النظام الإداري الحالي، بالإضافة إلى ضرورة تحديد خطوط المسائلة بين هذه الهيئات.
- العمل على اعتماد مجلس الوزراء للائحة المالية التي أقرها مجلس إدارة الصندوق لتنظيم حسابات المؤسسة وإدارة اموالها ومراجعة حساباتها ومستنداتها.

تدابير التنفيذ

ثانياً : الهيكلية والمصادر البشرية

سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز الهيكل الحالي من أجل تحسين الاتصال والتواصل مع جميع الفئات المستهدفة والشريكة في المحافظات الفلسطينية وتحسين كفاءة وجودة الخدمات المقدمة وذلك من خلال ما يلي:

- فتح مكاتب ميدانية في المحافظات تراعي خصوصية المحافظات وإمكانيات الصندوق خاصة المصادر المالية، تمثل الشباك الموحد تقوم بتقديم خدمات الصندوق للجمهور في المحافظات والتنسيق والتشبيك مع الشركاء.

- تأسيس وحدة تنظيمية لخدمات الاقراض و التمويل يناط بها مسؤولية تصميم أدوات للخدمات المالية المقدمة من الصندوق تكون ملائمة للرياديين في المحافظات المختلفة وتوفير الخدمات التمويلية للمشاريع الريادية في المحافظات بشكل مباشر أو غير مباشر.

- تأسيس وحدة تنظيمية تهتم بالدراسات والتخطيط والتطوير وترتبط بشكل مباشر مع المدير التنفيذي ورفدها بكوادر محترفة في مجال الدراسات الاقتصادية ودراسات السوق وإدارة المعلومات ورسم السياسات، وذلك من اجل تطوير نظام رقابة وتقييم قادر على توفير المعلومات اللازمة لجميع المعنيين حول أداء الصندوق وواقع قطاع التشغيل من مصادر أولية وثانوية بما يمكن من اتخاذ القرارات وتعزيز المساءلة والتعلم وتعزيز المعرفة المرتبطة في القطاعات الواعدة لإقامة منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ذات قدرة تنافسية.

- تعزيز الصندوق في قطاع غزة ليكون قادر على التخطيط وإدارة المشاريع الملائمة للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في قطاع غزة والتعامل المرن واللامركزي في معظم المشاريع والتدخلات الخاصة في الصندوق في قطاع غزة.

- تعزيز وتقوية الوظائف الحالية في الصندوق (الوحدات التنظيمية) وذلك من خلال استقطاب موظفين جدد في المركز في الضفة وغزة واطلاق وتفعيل المكاتب الميدانية في المحافظات، ومراجعة وتطوير الأهداف المنوطة بكل وحدة بها (أنظر الأهداف الادائية للوظائف القائمة والمقترحة للصندوق):

تدابير التنفيذ

ثالثاً : العلاقة مع الشركاء وشهرة الصندوق

تعزيزاً لدور الصندوق المناط به كمظلة وطنية للتشغيل سيعمل الصندوق على تفعيل آليات التنسيق والتشبيك مع جميع المؤسسات الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والنقابات والجامعات والمراكز المجتمعية والأندية الشبابية وذلك لضمان التكامل في البرامج والأنشطة وضمان العمل على أولويات التشغيل في المحافظات المختلفة. سيركز الصندوق في السنة الأولى على تعزيز ثقة الشركاء والشباب وأصحاب وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال في الصندوق واهميته ودوره الوطني وذلك من خلال ما يلي:

- تفعيل آليات التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية في قطاع التشغيل ومحاربة الفقر وتعزيز الاقتصاد عبر آليات تنسيق يتم إقرارها من الحكومة وخاصة وزارات الاقتصاد الوطني، التنمية الاجتماعية، الزراعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التربية والتعليم العالي، وزارة تنمية شؤون المرأة، وزارة العمل، وزارة المالية، هيئة العمل التعاوني، صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وزارة الحكم المحلي، صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- تشكيل مجموعة عمل من المؤسسات الدولية والتمويلية برعاية أحد الشركاء الرئيسيين للصندوق وذلك بهدف تعميق التشاور بشأن أولويات التمويل واولويات قطاع التشغيل وتنسيق المساعدات والبرامج.
- تفعيل النشر والإعلام حول برامج وأنشطو الصندوق باللغة العربية والانجليزية وبوسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب.
- تفعيل آليات التواصل مع هيئات الحكم المحلي واللجان الشعبية في المخيمات والأندية الشبابية والجامعات الفلسطينية من خلال تنظيم ورش وانشطة مشتركة وتتعلق في الاحتياجات والاولويات وسياسات الصندوق والتعريف في الصندوق وخططه وبرامجه.
- تفعيل دور الصندوق في المجلس الأعلى للتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني من خلال رفده بالمعلومات ودعم واستضافة انشطته وتيسير انعقاد جلساته ان لزم الامر.

تدابير التنفيذ

رابعاً : الرقابة والتقييم ونظام المعلومات

يسعى الصندوق إلى تطوير نظام رقابة وتقييم فعال وشفاف يسهم في تعزيز الدور التوجيهي والاشرافي لمجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مجمل عمليات الصندوق وكذلك تفعيل آليات التعلم المشترك مع جميع المعنيين في قطاع التشغيل من خلال توثيق وتعميم الدروس المستفادة. يهدف النظام الى تعزيز آليات المساءلة الداخلية والمجتمعية وتدفق المعلومات للمؤسسات المانحة والشريكة حول مجمل أداء الصندوق. وبشكل محدد، سيعمل الصندوق على ما يلي:

- تطوير نظام رصد ومتابعة وتقييم يعزز من التزام الصندوق بمبادئ المساءلة والشفافية والتعلّم، ويتيح الامكانية للصندوق لقياس نجاعة أداءه باتجاه تحقيق أهدافه ونتائجه على كافة المستويات.
- وضع التدابير الداخلية لتنفيذ نظام الرقابة والتقييم والتعلم والمساءلة بما يحقق الأهداف المرجوة من النظام وبما يعزز نزاهة الصندوق ومعايير الحوكمة وثقة جميع الشركاء مع التركيز على الرقابة على مؤشرات الأداء المرتبطة بالنتائج المرجوةoutcomes indicators ومؤشرات الاستهداف والتقدم المحرز في الأنشطة المخططة.
- مراجعة دورية سنوية لاستراتيجية الصندوق بناء على تحليل سنوي للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية وخاصة أداء البرامج والخدمات المقدمة.
- تقييم شامل كل سنتين مرة لمجمل عمل الصندوق مع التركيز على أثر الصندوق في قطاع التشغيل وخلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني.
- بناء قاعدة بيانات حول مجمل خدمات الصندوق وخاصة مع التركيز على الفئات التي تم استهدافها.

تدابير التنفيذ

خامساً : تمويل الاستراتيجية

سيعمل الصندوق على تجنيد المصادر المالية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الخمسة من مصادر وطنية ومن مصادر خارجية بالتنسيق مع وزارة المالية ومجلس الوزراء الفلسطيني وبشكل محدد سيعمل الصندوق على الاستراتيجيات التالية في التمويل:

- تخصيص موارد مالية من الموازنة العامة لتغطية النفقات التشغيلية للصندوق والمقدرة بـ 5 مليون دولار سنوياً .
- عقد شراكات مع البنوك وشركات التمويل الوطنية لتخصيص قروض وتمويلات إسلامية للفئات المستهدفة لأغراض انشاء مشاريع جديدة او تطوير مشاريع صغيرة جداً او صغيرة او متوسطة الصغر او تطوير شركات قائمة ، حيث يحتاج الصندوق إلى عقد شراكات بحوالي 500 مليون دولار على شكل تمويل دوار.
- استقطاب تمويل من المانحين لمشاريع التشغيل المؤقت في الظروف الطارئة خاصة في قطاع غزة والمناطق ج بما قيمته 40 مليون دولار في السنة.
- عقد شراكات تمويلية مع مؤسسات دولية وشركات لاستقطاب تمويل خاص في برامج التدريب وكسب الخبرات ودعم مبادرات مجتمعية في مجال التوعية والدفاع عن حقوق العاملين بمعدل 6 مليون دولار في السنة.

سادساً : الخطة والموازنة السنوية

سيقوم طاقم الصندوق بعملية تخطيط سنوي في إطار استراتيجيته الخماسية للأعوام 2018-2022، بحيث تبدأ عملية التخطيط في الربع الأخير من كل عام، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- تقييم البرامج والأنشطة والانجازات التي تحققت والعقبات على صعيد البيئة الداخلية والخارجية من خلال سلسلة من ورش عمل وتقارير بالإنجازات بمشاركة الأطراف المعنية وشركاء الصندوق.
- مراجعة التزامات الصندوق تجاه المشاريع والعقود الموقعة لتنفيذ المشاريع وتحديد الموارد المالية المتاحة.
- مراجعة وتحديد الأهداف السنوية والنتائج وذلك بعد عملية المراجعة الاستراتيجية كما هو موضح أعلاه.
- وضع الخطط التفصيلية التي تبين الأنشطة والإطار الزمني والموازنات اللازمة.

صندوق
التشغيل
PFESP